

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الديوان
خلية الإعلام والاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع
من مواقع الأنترنت الإخبارية الإلكترونية
ليوم الأربعاء 25 جوان 2025

المدرسة الوطنية العليا لعلوم التغذية: إنشاء أكثر من 30 مؤسسة ناشئة ومصغرة قبل نهاية السنة



أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، السيد كمال بداري، اليوم الثلاثاء بالجزائر العاصمة، أن أكثر من 30 مؤسسة ناشئة ومصغرة سيتم إنشاؤها على مستوى المدرسة الوطنية لعلوم التغذية والصناعات الغذائية قبل نهاية السنة الجارية.

وفي تصريح له عقب زيارة ميدانية قادت إلى هذه المدرسة، أين دشّن وعان عددًا من المنصات التجريبية والفضاءات التكوينية، أكد الوزير أن هذه الديناميكية “تعكس تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية، الذي يبني الاقتصاد الجزائري على الفكر والمعرفة”، مضيفًا أن الجامعة الجزائرية أصبحت اليوم “مؤسسة اجتماعية واقتصادية بامتياز”.

وأفاد، في هذا الصدد، بأن طلبة المدرسة يعملون حاليًا على إطلاق “22 مؤسسة مصغرة و4 مؤسسات ناشئة”، ما يجعل من هذا الصرح العلمي “فضاء حيويًا للإبداع والابتكار، يساهم بشكل مباشر في تحقيق السيادة الغذائية وبناء نموذج غذائي صحي ووطني”.

وفي معرض تقديمهم لشروحات تقنية، أوضح مسؤولو المدرسة أن “منصة التحاليل الحسية التي تم تصميمها وفق معايير دولية صارمة، تعد فريدة من نوعها في قطاع التعليم العالي بالجزائر، حيث يكمن دورها في اعتماد المنتجات النهائية للسوقين المحلية والدولية، من خلال تقارير تحليل تتوافق مع المعايير الوطنية والدولية”.

أما بخصوص منصة التركيبات فهي تهدف إلى “إتقان تصميم وتحسين الوصفات الغذائية والتحقق من صحتها، مع مراعاة القيود التكنولوجية والقيم الغذائية والمعايير الحسية، مما يؤهل الطلبة للتوجه بفعالية نحو المهن المتعلقة بالصناعة الغذائية”.

وخلال تفقده لمنصة الحليب ومشتقاته، استمع الوزير إلى شروحات المنسقين، الذين أوضحوا أنها تهدف إلى تجسيد الدروس النظرية في وحدات الألبان وإجراء أعمال تطبيقية تتعلق بإنتاج وتقييم جودة الحليب ومشتقاته.

يذكر أن الوزير تفقد خلال هذه الزيارة عدة مشاريع ابتكارية قام بها الطلاب، أبرزها مشروع تم إيداع طلب خاص به للحصول على براءة الاختراع، يتمثل في مكمل غذائي غني بالحديد على شكل لبان، وآخر يتعلق بتسجيل تطبيق رقمي لدى الديوان الوطني لحقوق المؤلف، يهدف إلى توجيه المستهلكين نحو خيارات غذائية صحية وعلمية.

المدرسة الوطنية العليا
لعلوم التغذية؛

نحو إنشاء أكثر من 30 مؤسسة ناشئة ومصغرة

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، السيد كمال بداري، أمس الثلاثاء بالجزائر العاصمة، أن أكثر من 30 مؤسسة ناشئة ومصغرة سيتم إنشاؤها على مستوى المدرسة العليا لعلوم التغذية والصناعات الغذائية قبل نهاية السنة الجارية.

وفي تصريح له عقب زيارة ميدانية قادته إلى هذه المدرسة، أين دشن وعابن عددا من المنصات التجريبية والفضاءات التكوينية، أكد الوزير أن هذه الديناميكية "تعكس تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية، الذي يبني الاقتصاد الجزائري على الفكر والمعرفة"، مضيفا أن الجامعة الجزائرية أصبحت اليوم "مؤسسة اجتماعية واقتصادية بامتياز".

وأفاد، في هذا الصدد، بأن طلبة المدرسة يعملون حاليا على إطلاق "22 مؤسسة مصغرة و4 مؤسسات ناشئة"، ما يجعل من هذا الصرح العلمي "فضاء حيويا للإبداع والابتكار، يساهم بشكل مباشر في تحقيق السيادة الغذائية وبناء نموذج غذائي صحي ووطني".

تطوير مكملات غذائية وتطبيقات رقمية

وزير التعليم العالي يعاين مشاريع مبتكرة في الصناعات الغذائية

والتنمية الاقتصادية الوطنية، توصل مشروعان إلى إجراءات لحماية الملكية الفكرية، أحدهما تمثل في إيداع براءة اختراع لمكمل غذائي غني بالحديد على شكل "علكة"، والآخر يتعلق بتسجيل تطبيق رقمي لدى الديوان الوطني لحقوق المؤلف، بهدف توجيه المستهلكين.

قام، الثلاثاء، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، بزيارة عمل وتفقد، للمدرسة العليا في علوم التغذية والصناعات الغذائية واد السمار، أين عاين عدة منصات تجريبية، من بينها منصة الحليب ومشتقاته، منصة للتركيبات الغذائية، وكذا منصة للتحاليل الحسية، وتأمينا للموارد المحلية، وترويجا لنمط غذائي صحي، والمساهمة في الأمن الغذائي

في سياق يعكس التوجه نحو الابتكار في مجال الأمن الغذائي والصحة العامة، احتضنت المدرسة العليا في علوم التغذية والصناعات الغذائية بوادي السمار زيارة ميدانية لوزير التعليم العالي والبحث العلمي، سلطت الضوء على مشاريع بحثية واعدة تجمع بين التطوير العلمي وخدمة المستهلك الوطني.

المدرسة الوطنية العليا لعلوم التغذية: إنشاء أكثر من 30 مؤسسة ناشئة ومصغرة قبل نهاية السنة



الجزائر - أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، السيد كمال بداري، اليوم الثلاثاء بالجزائر العاصمة، أن أكثر من 30 مؤسسة ناشئة ومصغرة سيتم إنشاؤها على مستوى المدرسة العليا لعلوم التغذية والصناعات الغذائية قبل نهاية السنة الجارية.

وفي تصريح له عقب زيارة ميدانية قادته إلى هذه المدرسة، أين دشّن وعالين عددا من المنصات التجريبية والفضاءات التكوينية، أكد الوزير أن هذه الديناميكية "تعكس تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية، الذي يبني الاقتصاد الجزائري على الفكر والمعرفة"، مضيفا أن الجامعة الجزائرية أصبحت اليوم "مؤسسة اجتماعية واقتصادية بامتياز".

وأفاد، في هذا الصدد، بأن طلبة المدرسة يعملون حاليا على إطلاق "22 مؤسسة مصغرة و4 مؤسسات ناشئة"، ما يجعل من هذا الصرح العلمي "فضاء حيويا للإبداع والابتكار، يساهم بشكل مباشر في تحقيق السيادة الغذائية وبناء نموذج غذائي صحي ووطني".

وفي معرض تقديمهم لشروحات تقنية، أوضح مسؤولو المدرسة أن "منصة التحاليل الحسية التي تم تصميمها وفق معايير دولية صارمة، تعد فريدة من نوعها في قطاع التعليم العالي بالجزائر، حيث يكمن دورها في اعتماد المنتجات النهائية للسوقين المحلية والدولية، من خلال تقارير تحليل تتوافق مع المعايير الوطنية والدولية". أما بخصوص منصة التركيبات فهي تهدف إلى "إتقان تصميم وتحسين الوصفات الغذائية والتحقق من صحتها، مع مراعاة القيود التكنولوجية والقيم الغذائية والمعايير الحسية، مما يؤهل الطلبة للتوجه بفعالية نحو المهن المتعلقة بالصناعة الغذائية". وخلال تفقده لمنصة الحليب ومشتقاته، استمع الوزير إلى شروحات المنسقين، الذين أوضحوا أنها تهدف إلى تجسيد الدروس النظرية في وحدات الألبان وإجراء أعمال تطبيقية تتعلق بإنتاج وتقييم جودة الحليب ومشتقاته. يذكر أن الوزير تفقد خلال هذه الزيارة عدة مشاريع ابتكارية قام بها الطلاب، أبرزها مشروع تم إيداع طلب خاص به للحصول على براءة الاختراع، يتمثل في مكمل غذائي غني بالحديد على شكل لبان، وآخر يتعلق بتسجيل تطبيق رقمي لدى الديوان الوطني لحقوق المؤلف، يهدف إلى توجيه المستهلكين نحو خيارات غذائية صحية وعلمية.

المدرسة الوطنية العليا لعلوم التغذية: إنشاء أكثر من 30 مؤسسة ناشئة ومصغرة قبل نهاية السنة



أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، اليوم الثلاثاء بالجزائر العاصمة، أن أكثر من 30 مؤسسة ناشئة ومصغرة سيتم إنشاؤها على مستوى المدرسة الوطنية لعلوم التغذية والصناعات الغذائية قبل نهاية السنة الجارية.

وفي تصريح له عقب زيارة ميدانية قادت إلى هذه المدرسة، أين دشّن وعيّن عددا من المنصات التجريبية والفضاءات التكوينية، أكد الوزير أن هذه الديناميكية “تعكس تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية، الذي يبني الاقتصاد الجزائري على الفكر والمعرفة”، مضيفاً أن الجامعة الجزائرية أصبحت اليوم “مؤسسة اجتماعية واقتصادية بامتياز”.

وأفاد، في هذا الصدد، بأن طلبة المدرسة يعملون حالياً على إطلاق “22 مؤسسة مصغرة و4 مؤسسات ناشئة”، ما يجعل من هذا الصرح العلمي “فضاء حيويًا للإبداع والابتكار، يساهم بشكل مباشر في تحقيق السيادة الغذائية وبناء نموذج غذائي صحي ووطني”.

وفي معرض تقديمهم لشروحات تقنية، أوضح مسؤولو المدرسة أن “منصة التحاليل الحسية التي تم تصميمها وفق معايير دولية صارمة، تعد فريدة من نوعها في قطاع التعليم العالي بالجزائر، حيث يكمن دورها في اعتماد المنتجات النهائية للسوقين المحلية والدولية، من خلال تقارير تحليل تتوافق مع المعايير الوطنية والدولية”.

أما بخصوص منصة التركيبات فهي تهدف إلى “إتقان تصميم وتحسين الوصفات الغذائية والتحقق من صحتها، مع مراعاة القيود التكنولوجية والقيم الغذائية والمعايير الحسية، مما يؤهل الطلبة للتوجه بفعالية نحو المهن المتعلقة بالصناعة الغذائية”.

وخلال تفقده لمنصة الحليب ومشتقاته، استمع الوزير إلى شروحات المنسقين، الذين أوضحوا أنها تهدف إلى تجسيد الدروس النظرية في وحدات الألبان وإجراء أعمال تطبيقية تتعلق بإنتاج وتقييم جودة الحليب ومشتقاته.

يذكر أن الوزير تفقد خلال هذه الزيارة عدة مشاريع ابتكارية قام بها الطلاب، أبرزها مشروع تم إيداع طلب خاص به للحصول على براءة الاختراع، يتمثل في مكمل غذائي غني بالحديد على شكل لبان، وآخر يتعلق بتسجيل تطبيق رقمي لدى الديوان الوطني لحقوق المؤلف، يهدف إلى توجيه المستهلكين نحو خيارات غذائية صحية وعلمية.

الجامعة الجزائرية تحصي 124 حاضنة أعمال

الجزائر - كشف رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمسابقة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أحمد مير، اليوم الثلاثاء بالجزائر العاصمة، عن وجود 124 حاضنة أعمال على مستوى المؤسسات الجامعية وعدد من المؤسسات البحثية.

وخلال يوم برلماني حول دور الحاضنات في الجامعات الجزائرية، نظمته المجلس الشعبي الوطني، أكد السيد مير أن "النظام المقاولاتي الذي بدأ يتشكل في الجامعة الجزائرية خلال السنوات الأخيرة سمح بإحصاء 124 حاضنة أعمال موزعة حاليا عبر المؤسسات الجامعية وبعض المؤسسات البحثية".

ولفت في هذا الصدد إلى أن عدد الطلبة المنخرطين في آليات المقاولاتية في الجزائر بلغ "60 ألف طالب، ممن أضحى مذكرات تخرجهم مشاريع لإنشاء شركات ناشئة أو شركات مصغرة أو ملفات تنتظر براءة اختراع"، مشيرا إلى تسجيل القطاع "1600 مؤسسة مصغرة و 130 مؤسسة ناشئة".

وبخصوص وسم (لابال) المشاريع المبتكرة، فقد بلغ عددها لحد الآن "1175 وسم"، فيما تم إيداع 2800 براءة اختراع لدى الجهات المعنية المختصة".

وذكر السيد مير في هذا الإطار، ببرنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي يتضمن تكريس البعد الاقتصادي للجامعة وجعلها رافدا من روافد التميز الاقتصادي من خلال السعي إلى بلوغ 20 ألف شركة ناشئة بحلول 2029.

كما عرج على مساعي قطاع التعليم العالي خلال الثلاث سنوات الأخيرة للتحسيس بأهمية المقاولاتية وإنشاء الشركات الناشئة والمصغرة داخل الوسط الجامعي بغرض امتصاص العدد الهائل من المتخرجين من الجامعة الجزائرية والمقدر سنويا بأزيد من 250 ألف متخرج، من بينهم أزيد من 110 آلاف طالب من كليات التكنولوجيا والعلوم والإعلام الآلي والرياضيات، ما يمثل "وعاء أساسيا لاستحداث الشركات الناشئة"، مثلما أكد.

124 حاضنة تحتضن أفكار الطلبة وتحولها إلى مؤسسات ناشئة

حاضنات الأعمال تغزو الجامعات الجزائرية

■ تسجيل 1175 مشروع مبتكر و 2800 براءة اختراع في الطريق



124 حاضنة تحتضن أفكار الطلبة وتحولها إلى مؤسسات ناشئة

حاضنات الأعمال تغزو الجامعات الجزائرية

■ تسجيل 1175 مشروع مبتكر و2800 براءة اختراع في الطريق

راهدا من روائد التميز الاقتصادي من خلال السعي إلى بلوغ 20 ألف شركة ناشئة بحلول 2029. كما عرج على مساعي قطاع التعليم العالي خلال الثلاث سنوات الأخيرة للتحسيس بأهمية المقاولاتية وإنشاء الشركات الناشئة والمصغرة داخل الوسط الجامعي بقرص امتصاص العدد الهائل من المتخرجين من الجامعة الجزائرية والمقدر سنويا بأزيد من 250 ألف متخرج، من بينهم أزيد من 110 آلاف طالب من كليات التكنولوجيا والعلوم والإعلام الآلي والرياضيات، ما يمثل "وعاء أساسيا لاستحداث الشركات الناشئة"، مثلما أكد ريم/ك

الصدد إلى أن عدد الطلبة المتخرجين في آليات المقاولاتية في الجزائر بلغ 60 ألف طالب، ممن أضحت مذكرات تخرجهم مشاريع لإنشاء شركات ناشئة أو شركات مصغرة أو ملفات تنتظر براءة اختراع"، مشيرا إلى تسجيل القطاع 1600 مؤسسة مصغرة و130 مؤسسة ناشئة". ويخصص وسم (لايال) المشاريع المبتكرة، فقد بلغ عددها لحد الآن 1175 وسم، فيما تم إيداع 2800 براءة اختراع لدى الجهات المعنية المختصة". وذكر مير في هذا الإطار، ببرنامج رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، الذي يتضمن تكريس البعد الاقتصادي للجامعة وجعلها

كشف رئيس اللجنة الوطنية التنسيق لمسابقة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أحمد مير، أمس بالجزائر العاصمة، عن وجود 124 حاضنة أعمال على مستوى المؤسسات الجامعية وعدد من المؤسسات البحثية. وخلال يوم برلماني حول دور الحاضنات في الجامعات الجزائرية، نظمته المجلس الشعبي الوطني، أكد مير أن "النظام المقاولاتي الذي بدأ يتشكل في الجامعة الجزائرية خلال السنوات الأخيرة سمح بإحصاء 124 حاضنة أعمال موزعة حاليا عبر المؤسسات الجامعية وبعض المؤسسات البحثية". ولفت في هذا

جامعة وهران 2 تستقبل هذا الخميس رئيس المحكمة الدستورية البرتغالية



تستضيف جامعة وهران 2 محمد بن أحمد هذا
الخميس رئيس المحكمة الدستورية لجمهورية
البرتغال، الأستاذ خوسيه جواو أبرانتش، لإلقاء
محاضرة تعريفية حول المحكمة الدستورية
البرتغالية، وذلك ابتداءً من الساعة التاسعة صباحاً
في قاعة المحاضرات بكلية الحقوق والعلوم
السياسية.

جامعة التكوين المتواصل

ندوة حول المقاربة الموازناتية الجديدة في مؤسسات التعليم العالي

نظمت جامعة التكوين المتواصل "ديدوش مراد" بالشراكة مع المديرية العامة للميزانية بوزارة المالية، اليوم الثلاثاء، ندوة تحت عنوان "المقاربة الموازناتية الجديدة في مؤسسات التعليم العالي، رهانات الإصلاح ومعوقات التحول"، حسب ما أفاد به بيان للجامعة.

وأوضح ذات المصدر أن الندوة المنظمة تحت الرعاية المشتركة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة المالية، افتتحت بكلمة لمدير جامعة التكوين المتواصل، يحي جعفري، عبر من خلالها عن "الإرادة السياسية والمؤسسية لدعم التحول نحو أنماط تسيير حديثة تعتمد على الأداء والنتائج".

وهي معرض تأكيده على ضرورة مواكبة التحولات الاقتصادية والمالية التي تعرفها الجزائر، شدد السيد جعفري على دور الجامعة في "تعزيز ثقافة التقييم وربط التمويل بتحقيق الأهداف".

من جانبه، أشار المدير العام للميزانية، الحاج عمري، إلى أن قطاع التعليم العالي يأتي "في صدارة القطاعات المؤهلة لتجسيد الإصلاح الميزانياتي بفضل قدراته البشرية وبرامجه المتنوعة"، مؤكدا على ضرورة "تعزيز التعاون بين الوزارة والجامعات لإنجاح هذا التوجه"، يضيف البيان.

وفي كلمة ألقاها نيابة عن وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، شدد المدير العام للمالية بالوزارة، عبد الحكيم جبراني، على "أهمية التأهيل المستمر للموارد البشرية وتوفير بيئة تنظيمية داعمة لتفعيل الموازنة المبنية على الأهداف".

وبالمناسبة، تم التوقيع على اتفاقية تعاون بين جامعة التكوين المتواصل والمديرية العامة للميزانية، ترمي إلى "دعم التكوين والتأطير في مجال المالية العمومية وتبادل الخبرات وتنظيم ورشات عمل مشتركة، بما يعزز قدرات الجامعة على تنفيذ الإصلاحات الميزانياتية"، مثلما أشار إليه نفس المصدر.

الجامعة الجزائرية تحصي 124 حاضنة أعمال

كشف رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمسابقة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أحمد مير، أمس الثلاثاء بالجزائر العاصمة، عن وجود 124 حاضنة أعمال على مستوى المؤسسات الجامعية وعدد من المؤسسات البحثية.

وخلال يوم برلماني حول دور الحاضنات في الجامعات الجزائرية، نظمه المجلس الشعبي الوطني، أكد السيد مير أن "النظام المقاولاتي الذي بدأ يتشكل في الجامعة الجزائرية خلال السنوات الأخيرة سمح بإحصاء 124 حاضنة أعمال موزعة حاليا عبر المؤسسات الجامعية وبعض المؤسسات البحثية".

ولفت في هذا الصدد إلى أن عدد الطلبة المنخرطين في آليات المقاولاتية في الجزائر بلغ "60 ألف طالب، ممن أضحت مذكرات تخرجهم مشاريع لإنشاء شركات ناشئة أو شركات مصغرة أو ملفات تنتظر براءة اختراع"، مشيرا إلى تسجيل القطاع "1600 مؤسسة مصغرة و 130 مؤسسة ناشئة".

وبخصوص رسم (الابل) المشاريع المبتكرة، فقد بلغ عددها لحد الآن "1175 رسما، فيما تم إيداع 2800 براءة اختراع لدى الجهات المعنية المختصة".

وذكر مير في هذا الإطار، ببرنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي يتضمن تكريس البعد الاقتصادي للجامعة وجعلها رافدا من روافد التميز الاقتصادي من خلال السعي إلى بلوغ 20 ألف شركة ناشئة بحلول 2029.

كما عرج على مساعي قطاع التعليم العالي خلال الثلاث سنوات الأخيرة لتحسيس بأهمية المقاولاتية وإنشاء الشركات الناشئة والمصغرة داخل الوسط الجامعي بغرض امتصاص العدد الهائل من المتخرجين من الجامعة الجزائرية والمقدر سنويا بأزيد من 250 ألف متخرج، من بينهم أزيد من 110 آلاف طالب من كليات التكنولوجيا والعلوم والإعلام الآلي والرياضيات، ما يمثل "وعاء أساسيا لاستحداث الشركات الناشئة"، مثلما أكد.

س،ث

تيسمسيلت:

الجامعة تطلق نادي البحث عن العمل للطلبة المتخرجين

لهم بإتقان أساليب البحث عن العمل وتعريفهم بمختلف الإجراءات القانونية والإدارية الخاصة بذلك ومختلف الهياكل التي تضعها الدولة لطالبي الشغل ومنها المنصات الرقمية للتسجيل. وأشار ذات المسؤول في هذا الصدد إلى أن هذه الدورات التكوينية يؤطرها مستشاري التشغيل للوكالة الولائية للتشغيل، بما يمكن الطلبة المتخرجين بصفتهم طالبي شغل، من اكتساب المهارات اللازمة لسوق العمل.



والوكالة الولائية للتشغيل، حيث يتيح للطلبة المتخرجين الحصول على تكوين عبر مجموعات، يسمح

والعلاقات الخارجية والتعاون، الجيلالي لعقاب، أن هذا النادي يعد ثمرة شراكة بين جامعة تيسمسيلت

والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتيسمسيلت. وأبرز نائب مدير الجامعة لترقية البحث العلمي

أطلقت جامعة "أحمد بن يحيى" الفونشريسي "لتيسمسيلت أمس الثلاثاء، نادي البحث عن العمل للطلبة المتخرجين من ذات المؤسسة للتعليم العالي.

وجرى إطلاق هذا النادي تحت إشراف إدارات من جامعة تيسمسيلت وأساتذة وبحضور ممثلي الهيئات المعنية على غرار الوكالة الولائية للتشغيل

يتضمنها مؤلف جديد للكاتب الإعلامي محمد بوعزارة:

مسارات أكثر من 40 شخصية أغواطية رائدة في ندوة بجامعة الأغواط

ينزل اليوم المؤلف الإعلامي البرلماني السابق محمد بوعزارة ضيفا على جامعة الأغواط، وفي حوزته مؤلف جديد موسوم بـ "شخصيات رائدة من الأغواط"، وهو مؤلف يقع الكتاب في 280 صفحة يتحدث عن أكثر من 40 شخصية من أبناء الأغواط كان لها فضل الريادة في مجالاتها، في فترات زمنية متفاوتة من المقاومة الشعبية إلى هذه الألفية.



الكتاب قدم له الدكتور مبروك زيد الخير رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، وطبعته دار امتداد للنشر والتوزيع، وعنه يقول مؤلفه أنه يتحدث "عن مسارات وإنجازات العديد من الشخصيات الأغواطية المميزة التي صنعت مجد وتاريخ الأغواط والوطن، في شتى المجالات الوطنية والعلمية والثقافية والفنية والأدبية" وقد شارك فيه "نخبة من الكتاب والمفكرين وأقارب بعض الشخصيات التي تناولها الكتاب".

وحسب معلومات "الآن" أنه اتفق مع البروفيسور جمال بن برطال رئيس جامعة عمار ثليجي بالأغواط على إقامة

السويدي، إضافة إلى الرائد عمار ثليجي الذي تسمى به جامعة الأغواط، وعبد الحميد بن موسى الباحث في الموسيقى، وفنان الحروفيات الطيب العيدي، ومحمد الجودي المعروف بالري مالك الذي يصفه بعض هواة الفن الأندلسي أنه صاحب المدرسة الأندلسية الرابعة في الجزائر.. وغيرهم.

محمد ميساوي

الأسماء الثقيلة التي تضمها طيات الكتاب المقاوم الشهير بن ناصر بن شهرة صاحب أطول مقاومة شعبية في الجزائر، والشيخ أبو بكر الحاج عيسى، وأول مترجم لمعاني القرآن الكريم في العالم أحمد العيمش، ورائد علم الفلسفة في الجزائر الدكتور محمود يعقوبي، والمفكر علي مراد، وعالم الاجتماع الراحل محمد

الطبيب، وكان الكتاب مثار حديث من المهتمين بهذا المجال منذ الإعلان عن طبعه قبل أيام، لما فيه من النوستالجيا والاحتفائية والاعتراف بفضل هذه الولاية العريقة التي قدمت من رجالاتها الكثير فداء وخدمة للوطن وللإنسانية ككل في مختلف مناحي الحياة.

ويكفي أن يكون من بين

ندوة في مضمون هذا الكتاب يقدمها الدكتور عطاء الله طالبي بمدرج كلية

يوم برلماني حول أثر حاضنات الجامعات على التنمية المستدامة

تشجيع نظام المؤسسات الناشئة وربط

الحاضنات بشبكة خبراء

خلال فضاءات عمل مشتركة، أو باستغلال المبانى أو العقارات غير مستعملة، داخل أو خارج الجامعات. كما أوصى المشاركون، بتبني برامج احتضان مكثفة ومرنة، ودعم تسريع إنتاج النموذج الأولي « MVP»، خلال مدة قصيرة، مع تقييم واضح للإمكانات التجارية والتأثير التنموي، وبناء شبكة شراكات قوية على المستويين المحلي والدولي، بالإضافة إلى ربط مجالات الاحتضان بالقطاعات ذات الأولوية، الأمن الغذائي، الأمن المائي، الطاقات المتجددة، الرقمنة، الصحة، بالإضافة إلى توجيه حاضنات الأعمال نحو زيادة أعمال التكنولوجيا الخضراء، التكنولوجيا الزراعية، الطاقات النظيفة، التكنولوجيات الطبية، للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بها، بالإضافة إلى اعتماد مؤشرات أداء KPLS مرتبطة مباشرة ب SDG، تقيس عدد الوظائف المستحدثة، المشاريع التي تخدم هدفا من أهداف SDG، بالإضافة إلى نسبة الاستدامة البيئية للمشاريع، فضلا عن القيمة السوقية للمشاريع المحتضنة بعد التخرج. إلى جانب ذلك، دعا المشاركون إلى بناء شبكة شراكات قوية على المستويين المحلي والدولي، وهو ما تقوم به الوزارة مؤخرا ضمن برامج شراكة محلية مع الشركاء المحليين، والشراكة الدولية، بتعزيز حركية الطلبة والمبتكرين نحو حاضنات دولية، لاكتساب خبرات عالمية، مشددين على ضرورة تعزيز التعليم الريادي، وإدماج مفاهيم ريادة الأعمال والابتكار في المناهج التعليمية الجامعية لجميع التخصصات، مع التركيز على التفكير النقدي، وحل المشكلات، والعمل الجماعي وقبول المخاطرة، وكذا دعم مراكز الابتكار وحاضنات الأعمال، توفير الدعم المادي واللوجيستي والتقني لحاضنات الأعمال والمراكز التكنولوجية، وتوسيع نطاق خدماتها لتشمل التدريب، الإرشاد والتشبيك، بالإضافة إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإنشاء وتمويل منصات رقمية للتعاون بين الجامعات.

هؤاد همال

اختتمت، أمس، أشغال اليوم البرلماني الموسوم «بدور الحاضنات في الجامعات الجزائرية وأثرها على التنمية المستدامة»، الذي نظّمته لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية، بحضور نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني احسن هاني، وممثلين عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وكذا عن وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، بالإضافة إلى رؤساء الكتل البرلمانية، ونواب بالمجلس، وكوكبة من الاستاذة والباحثين. وقدم المشاركون، جملة من التوصيات، مؤكدين في الصدد، على ضرورة إشراك فعلي للشركات الجزائرية الكبرى، العامة والخاصة في الحاضنات، والعمل على توأمة الحاضنات الجزائرية مع نظيراتها الأجنبية، بالإضافة إلى تسهيل إمكانية استفادة أصحاب الشركات الناشئة من الحصول على قروض بنكية محفزة، وإلحاق الحاضنات حسب قطاع التكنولوجيا، بحيث تصبح عبارة عن مخبر تكنولوجية منافسة وفعالة، وكذا ضرورة تشجيع نظام المؤسسات الناشئة، وجعله نظاما بيئيا ناشئا، متطورا وسريع النمو، وتشجيعها للعمل في جميع القطاعات، حتى لا تنحصر في قطاع الخدمات فقط. إضافة إلى ذلك، اقترح المشاركون تمويل هذه الحاضنات، خاصة تلك التي وصلت مشاريعها إلى مراحل متقدمة، وإقامة حاضنات أعمال نموذجية ومتخصصة في مختلف مناطق الوطن، وإعادة النظر في النصوص القانونية الخاصة بالمؤسسات الناشئة، وجعلها تتماشى وطبيعة الاقتصاد الوطني، وخلق قاعدة بيانات وطنية تسجل فيها كافة الابتكارات المنظورة على المستوى الوطني. إلى جانب ذلك، دعا المشاركون إلى تعزيز التكامل بين التمويل والإرشاد، من خلال ربط الحاضنات بشبكة خبراء (جزائريين ودوليين) من الجامعات، القطاع الصناعي، والمستثمرين لتوجيه المشاريع وتمويلها أوليا، خصوصا الحلول الرقمية منها، وإيجاد حلول ذكية لمشكلة العقار الخاص بهذه المشاريع، خصوصا التي لا تحتاج لمقرات إدارية، من

وزارة التعليم العالي تكشف:

لجان وطنية ولقاءات لتقييم أثر المشاريع ميدانيا

وتخضع لتقييم دوري من طرف السلطات العليا للتأكد من مدى بلوغ أهدافها حسب مؤشرات الأداء التي تم الالتزام بها. وأوضح، أن برنامج عمل القطاع يندرج ضمن استمرارية تجسيد الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي يباشر بها رئيس الجمهورية منذ بداية سنة 2020، والذي جرى إعداده في إطار تشاركي ضم كافة مكونات الأسرة الجامعية، ضمن مسار تشاركي هدفه إنجاح بناء نموذج جامعي حديث يواكب التحولات الوطنية والدولية، ويستجيب لتطلعات التنمية المستدامة. كما ذكر وزير التعليم العالي والبحث العلمي كمال بداري في السياق، بأن بيان السياسة العامة للحكومة الذي قد تفضل بعرضه الوزير الأول أمام نواب المجلس الشعبي الوطني سنتي 2022 و2023، شمل كل التفاصيل المتعلقة بنشاطات القطاع.

فؤاد همال

خلال الوثيقة، الصادرة تحت رقم 820، المؤرخة في ال 14 جوان الجاري، أن عمل القطاع قد انصب أساساً، على تنفيذ العمليات ذات الأولوية التي تسمح بالاستجابة الميدانية للتحديات الاستراتيجية المعتمدة، سواء من حيث جودة التعليم والتكوين، أو جودة البحث العلمي وترقية الابتكار، أو جودة الحوكمة الجامعية والبحثية وعصرنتها. أما بالنسبة لآلية التقييم الدوري المعتمدة لقياس أثر هذه المشاريع ميدانيا، كشف وزير التعليم العالي والبحث العلمي، عن تشكيل لجان وطنية متخصصة لمتابعة التجسيد الفعلي لكل هذه المبادرات، تتخللها لقاءات دورية تنظم على مستوى الإدارة المركزية لمتابعة مدى تقدم تنفيذها. إلى جانب ذلك، طمأن المسؤول الأول عن القطاع، بأن كل المبادرات التي أطلقها القطاع متضمنة في برنامج عمل الحكومة،

شكلت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لجان وطنية متخصصة لمتابعة التجسيد الفعلي للمشاريع ميدانيا، بالإضافة إلى تنظيم لقاءات دورية لمتابعة مدى تنفيذها على أرض الواقع. وأكد الوزير بداري في رد له على سؤال كتابي للناخب البرلماني سليمان زرقاني، بخصوص «الالتزام قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ضمن مخطط عمل الحكومة «سبتمبر 2021»، أن القطاع عكف على مواصلة العمل من أجل تطبيق التزاماته المقيدة ضمن مخطط عمل الحكومة للفترة 2021-2024، موضحاً أن ذلك يأتي تماشياً مع الإصلاحات التي أمر رئيس الجمهورية بإجرائها على منظومة التعليم العالي الوطنية، والتعليمات التي أسداها خلال اجتماعات مجلس الوزراء ذات الصلة بالقطاع، والتي تصب كلها في صميم الوفاء بتعهداته في هذا المجال. كما أكد الوزير من

طورا ليسانس وماستر تحسبا للموسم الجامعي المقبل جامعة التكوين المتواصل تعلن نتائج التسجيلات الأولية

القبول الأولي. وأضاف
المصدر ذاته، أنه يمكن
للمترشحين الولوج إلى الموقع
الرسمي للجامعة والدخول إلى
أرضية التسجيلات الأولية،
من خلال الرابط المخصص
لهذا الغرض، موضحا أنه
يمكن الاطلاع على النتائج،
بعد تسجيل الدخول بالحساب
الشخصي. وأشارت جامعة
التكوين المتواصل، إلى أنه تم
اتاحة أيقونة تحميل الوثائق
المطلوبة لإتمام باقي إجراءات
التسجيل. **هؤاد همال**

أعلنت جامعة التكوين
المتواصل «ديدوش مراد»، عن
نتائج التسجيلات الأولية في
طوري الليسانس والماستر
بعنوان الموسم الجامعي
المقبل. وفي منشور لإدارة
الجامعة عبر صفحتها الرسمية
بموقع التواصل الاجتماعي
«فيسبوك»، أعلنت من خلاله
كافة المترشحين للالتحاق
بطوري الليسانس والماستر
للموسم الجامعي 2026/2025
، أنه تم الإعلان على قائمة
المترشحين الذين حصلوا على

وزارة التعليم العالي تسعى لتعزيز الابتكار
من خلال المشاريع البحثية

الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي .. توليد القيمة المضافة

5

وزارة التعليم العالي تسعى لتعزيز الابتكار من خلال المشاريع البحثية

الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي .. توليد القيمة المضافة

تسجل الجامعات الجزائرية، في السنوات الأخيرة، توجهًا قويًا للطلبة نحو الابتكار والمقاولاتية بما يتماشى مع الأهداف التنموية لبرنامج رئيس الجمهورية في ظل التطور المتسارع للاقتصاد الوطني ضمن الرؤية الاستراتيجية والتنموية الوطنية 2029/2024، إذ تحول ابتكارات الجامعة ومراكز البحث إلى منتجات قابلة للتسويق، وبالتالي تقدم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، وتكون بذلك رافداً مهماً في تحقيق الأهداف المسطرة، ويطالب الخبراء، في هذا الصدد، بضرورة التفكير في أدوات استشرافية وطنية مشتركة بين الجامعة والقطاع الاقتصادي، لتوجيه البحث العلمي نحو التحول التكنولوجية القابلة للتسويق، وتأمين مخرجاته بما يخدم الرؤية الوطنية للتحول الرقمي وبناء اقتصاد معرفي مستدام.

إعداد: فريدة حسين



بفضل تطور التقنيات الذكية، يعزز الذكاء الاصطناعي إمكانيات الباحثين في فهم التحديات العلمية المعقدة واستكشاف حلول مبتكرة، بالتالي، يمثل الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي خطوة هامة نحو تحقيق تقدم أسرع وأعمق في مجالات مختلفة، لا سيما في حال توفر البنية التحتية التكنولوجية وتعزيز الاستثمار في الذكاء الاصطناعي. وتسعى الجامعات الجزائرية إلى تحقيق التميز الأكاديمي والبحثي من خلال الابتكار والبحث العلمي التطبيقي وريادة الأعمال، وتبحث في هذا السياق التحول إلى «الجيل الرابع» لتحويل البحث العلمي إلى منتج قابل للتسويق من خلال تمكين الطلبة من اكتساب مهارات جديدة تساهم في بناء اقتصاد معرفي قائم على الابتكار والتكنولوجيا خاصة بعد أن وقع وزير التعليم العالي والبحث العلمي كمال بداري على قرار وزاري يهدف إلى إنشاء لجنة وطنية لمرافقة ومتابعة مؤسسات التعليم العالي للانتقال إلى جامعة من الجيل الرابع (4.0)، وتنصيب المجلس العلمي للذكاء الاصطناعي في 26 جوان 2023، والذي يضم خيرة علماء الجزائر من داخل وخارج الوطن. وتعمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع شركة «هواوي الجزائر» من أجل تطوير برامج مشتركة لدعم ريادة الأعمال الجامعية والابتكار، وتعزيز الشراكات في مجالات الذكاء الاصطناعي والبحث العلمي، كما يتم التركيز على تسريع التحول الرقمي في المؤسسات التعليمية من خلال حلول تكنولوجية متطورة، بما يتماشى مع الرؤية الوطنية للتحول نحو الجامعة من الجيل الرابع 4.0. أداء جيد للجزائر في مؤشر جاهزية المواهب في مجال الذكاء الاصطناعي لأفريقيا 2025

«إنتاج» الخريجين الجامعيين، متجاهلة إحدى مهامها الأساسية المتمثلة في «البحث والإبداع والابتكار»، كما هو معمول به في كبرى الجامعات العالمية، لكن، يبدو أن الأمور تغيرت في السنوات الأخيرة، ابتداء من إعادة تقييم مكانة الأساتذة الباحثين، عبر منحهم مزايا مالية وصلاحيات موسعة، إذ زادت الكثير من الكليات والمدارس في التخصصات التكنولوجية بالموارد اللازمة لتقييم البحث العلمي وجعله ذي قيمة مضافة. وقد حقق المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية نتائج إيجابية، حيث حصد سلسلة جوائز وعززت الجهود المبذولة في هذا السياق. ومن أبرز الأمثلة على ذلك مركز عبد الحفيظ إجلالدين للعلوم والتكنولوجيا، الذي فاز بطلينه بجوائز فريدة في مسابقة «هواوي» الدولية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي عُقدت في «شنشنتن» بالصين، كما حازت المدرسة الوطنية للرياضيات على لقب مركز التميز الإقليمي الناشئ من قبل اللجنة التنفيذية المرموقة للجمعية الأوروبية للرياضيات، وفي أكتوبر 2024، فاز لخضر حميداتي، من المدرسة الوطنية متعددة التقنيات بقسنطينة، بجائزة «إيني» للمواهب الشابة الأفريقية في إيطاليا، وذلك لابتكاره في مجال أجهزة تبريد الخلايا الكهروضوئية. وتعتبر هذه الأمثلة عينة فقط من النجاحات المتزايدة التي يحققها الباحث والمبتكر الجزائري، وهي ثمرة سياسة مدرسية تهدف لتقييم العلم والإبداع والابتكار بإعادة الاعتبار للجامعة الجزائرية، وتكييف أنشطتها لتتطابق مع التغيرات العالمية والبحث والتنمية الاقتصادية. وقد تم، في هذا السياق، إنشاء خاضعات جامعية، وتأسيس شركات ناشئة داخل جامعات جزائرية إضافة إلى إبرام اتفاقيات بين الجامعات والشركات الاقتصادية لبرامج البحث والتوظيف في الدراسات العليا، وذلك في إطار استراتيجية اقتصاد المعرفة الذي يجري اعتماده حالياً كمحرك للنمو الاقتصادي. وتعكس الجوائز التي حصدها طلبة وباحثون ومبتكرون جزائريون التحول النوعي في توجه السلطات العليا للبلاد، والتي تسعى إلى تحقيق التفوق في مجال البحث العلمي، من خلال الاستفادة من الباحثين والعلماء من الجالية الوطنية المتواجدين بالمهجر حول العالم، خاصة في الدول المتقدمة علمياً وتكنولوجياً، إلى جانب مجهوداتها لتحقيق نقلة تكنولوجية على المستوى المحلي، ويأتي إطلاق جائزة رئيس الجمهورية للباحثين المبتكرين، التي تسلم الفائزون بنسختها الأولى جوائزهم في 20 ماي الماضي، في إطار حرص الدولة على تشجيع الابتكار والإبداع.

مركز تطوير المقاولاتية. وتعكس هذه الحصيلة استراتيجية توجيه برامج البحث العلمي في الجزائر نحو الاستجابة للرهانات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية، وتحويل نتائجه لمخرجات فعلية للاقتصاد الوطني، حتى تكون الجامعة فاعلاً رئيسياً في تعزيز المشاريع الاستثمارية وحاضنة للأبحاث المتخصصة في إطار البرنامج الخماسي (2024-2029)، ووفقاً للوصاية، يتم العمل على توجيه برامج البحث العلمي نحو الاستجابة للرهانات العلمية والاقتصادية والاجتماعية والاجتماعية لتشمل صحة المواطن، الأمن الغذائي، التسيير المتوازن للموارد، الانتقال الطاقوي، الأنظمة العمرانية المستدامة، الاقتصاد الرقمي، التكنولوجيا القضاية، إعادة التصنيع وتطوير التصنيع الوطني. وتعمل وزارة التعليم العالي، في هذا الصدد، على تحفيز الطلبة والباحثين من أجل تحويل الابتكارات العلمية إلى خدمات وسوق اقتصادية، بعد أن أصبحت الجامعة داعمة للاقتصاد المبتكر من خلال تحويل الأبحاث العلمية إلى مشاريع فعلية إذ يتوقع استحداث 20 ألف مؤسسة ناشئة أفق 2029 في سياق برنامج رواد أعمال الجمهورية. ومن ضمن الآليات التي اعتمدتها الوزارة لتحقيق ذلك، تشييد مركز تطوير المقاولاتية وحاضنة الأعمال ومركز تطوير الابتكار ودار الذكاء الاصطناعي، بهدف مرافقة الطلبة المبتكرين ليصبحوا رواد أعمال يساهمون في تنمية الاقتصاد وخلق الثروة ومناصب شغل، وذلك بتحويل العلم إلى مشاريع ابتكارية، وتسويق نتائج البحث العلمي لفائدة المجتمع.

المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية .. براءات اختراع وجوائز عالمية

ليس الابتكار العلمي الحاصل على براءة اختراع في المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية بالأمر الجديد إذ يتولى المعهد مسؤولية جمع وتسجيل براءات الاختراع للابتكارات التكنولوجية الجديدة. ولكن عندما يتعلق الأمر ببراعة اختراع قديمها 3 أكاديميين لاساتنة باحثين من جامعة فرحات عباس في سطيف، فإنها تشير إلى تطور نوعي في دور الجامعة وتميز التكنولوجيا في الجزائر. ومعلوم تقديم براءات الاختراع الخاصة بالابتكار التكنولوجي من معاهد ومراكز أبحاث مرتبطة بمختبرات أو شركات صناعية أو عائلية اقتصاديين، لكن مشاركة الطلبة والأساتذة الجامعيين الباحثين في الإبداع والابتكار فهو أمر نادر في الجزائر، حيث اقتصر -لعمد طويل- دور الجامعة الجزائرية على

وحسب تقرير صادر عن شركة الاستشارات في مجال التحول الرقمي «Qhalan» في أبريل 2025 ونقلته وكالة Ecofin يوم 21 ماي المنصرم، فإن الجزائر من بين الدول الإفريقية العشر الأكثر استعداداً لتطوير مهارات الذكاء الاصطناعي، وحصلت على مجموع 45.85 نقطة من 100، ما جعلها في المركز الثامن في التصنيف القاري، ويعود الفضل في الأداء الجيد للجزائر إلى عدة عوامل: أولاً، يضم نظامها التعليمي 22 مؤسسة للتعليم العالي تقدم التدريب في مجال الذكاء الاصطناعي والإعلام الرقمي، مما يساهم في تحقيق درجة عالية في ركيزة المهارات الرقمية.

البحث العلمي ومنظومة الذكاء الاصطناعي في الجزائر بلغت ميزانية البحث العلمي في الجزائر في 2025، حسب تصريحات وزير التعليم العالي كمال بداري، 18 مليار دينار مقابل قرابة 8 ملايين دينار المخصصة لهذا الميدان في سنة 2020، أي زيادة تفوق 112 بالمائة، حيث حظي القطاع باستثمارات قوية وتضاعف حجم التمويل خلال الخمس سنوات الأخيرة، فهو مجال وضع نصب عينيه البحث الناقص، الذي يخدم المواطن ويضيف قيمة للاقتصاد الوطني، إذ تم، مؤخراً، إطلاق منصات رقمية جديدة تضاف إلى 60 منصة فاعلة، ليصبح إجمالي عدد المنصات الرقمية التابعة لوزارة التعليم العالي 62 منصة، وهذا بهدف استخدام التكنولوجيا لتعزيز الابتكار بين الطلبة وزيادة التنسيق بين القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا السياق، وحسب لرقام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فإنه تم خلال 2024، إيداع 1376 طلب براءة اختراع، استحداث 33 مؤسسة ناشئة، إنشاء 341 مؤسسة مصغرة، تأسيس 20 مؤسسة اقتصادية فرعية وإطلاق 14 مشروعاً ابتكارياً موجهاً نحو القطاع الاقتصادي، تسجيل 900 مشروع مؤسسة مصغرة مؤهل للتمويل، فضلاً عن 2800 طلب براءة اختراع ينتظر تسييرها والرأ عليها. وتحصي الوزارة، حسب تصريحات المدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي محمد بويش، في مجال الابتكار والتميز والمقاولاتية، 335 مشروع للبرامج الوطنية للبحث، و42 مشروع في صدى اجتماعي اقتصادي، وكذا 133 مشروع موضوعاتي و80 مشروعاً مبتكراً يوجه للقطاع الاقتصادي. 315 مؤسسة فرعية اقتصادية، و11 ألف مشروع مبتكر مستجيب و63 مخبر تصنيف، و55 داراً للذكاء الاصطناعي، و91 مركزاً لدعم التكنولوجيا والابتكار، فضلاً عن 117

الخبير في التكنولوجيات الحديثة رياض حميداتي:

الجزائر حققت نقلة نوعية في مجال الذكاء الاصطناعي



مما يُعَدّ عملهم ويُقلل من فعالية الحلول المنتجة. وأوضح الخبير حميداتي أنه رغم كل هذه التحديات، فقد تم تخصيص غلاف مالي يُقدر بحوالي تسعة مليارات دينار لتمويل البحث العلمي، مما يُظهر الإرادة السياسية للاستثمار في هذا القطاع الاستراتيجي.

جديدة لأسواق متخصصة. ويمكن للذكاء الاصطناعي التوليدي أن يُعزز بشكل خاص الابتكار في القطاعات الإبداعية، والتعليم الرقمي، وخدمات المؤسسات، وهي مجالات تتميز تقليدياً بارتفاع عتبة الدخول إليها. في سياق التحديات المطروحة في هذا المجال، قال الخبير إن الباحثين الجزائريين يواجهون عدة تحديات هيكلية في تعلم الذكاء الاصطناعي. أولاً، يُشكل الوصول المحدود إلى البنى التحتية للحوسبة عالية الأداء - الضرورية لتدريب النماذج المعقدة - عبة رئيسية. كما أن التكلفة المرتفعة للموارد السحابية ونقص المعدات المحلية تعرقل التجريب العملي. ثانياً، لا تزال الحواجز اللغوية قائمة، حيث إن معظم الموارد المتقدمة متوفرة باللغة الإنجليزية. أما الروابط بين البحث العلمي والمؤسسات الاقتصادية فلا تزال ضعيفة، ما يُعَدّ عائقاً أمام تطبيق نتائج البحوث، ويزيد التحديات التي يواجهها النظام البيئي للبحث التطبيقي. وأخيراً، فإن غياب مراكز بيانات محلية وملائمة للسياق الجزائري يُحد من مدى توافق النماذج المطورة مع خصوصيات البلاد. وغالباً ما يُضطر الباحثون إلى تعديل نماذج صُممت لبيئات جغرافية وثقافية مختلفة،

البيانات، والنمذجة التنبؤية، ومحاكاة الظواهر المعقدة، موضحاً أنه في السياق الجزائري، كان قطاع الصحة من أوائل القطاعات التي تبنت الذكاء الاصطناعي، مما مكن من تحسين دقة التشخيصات، ويمكن للذكاء الاصطناعي أن يُحدث نقلة في البحث العلمي من خلال أتمتة المهام المتكررة، واكتشاف أنماط لا تُرى بالعين المجردة، وتوليد فرضيات بحثية جديدة. وبالنسبة للجزائر، يمكن لهذه التكنولوجيات - يضيف حميداتي - أن تُحدث ثورة خصوصاً في مجالات استراتيجية مثل الزراعة الصحراوية، واستكشاف النفط، أو الطاقات المتجددة. وتابع الخبير أن الذكاء الاصطناعي التوليدي يُساهم في ديمقراطية الابتكار من خلال إتاحة قدرات إبداعية وتحليلية كانت حكراً على الشركات الكبرى، فهو يمكن رواد الأعمال من تصميم النماذج الأولية بسرعة، وتخصيص عروضهم على نطاق واسع، وإنشاء محتوى وسائط متعددة متطور بموارد محدودة. وبالنسبة للنظام البيئي لريادة الأعمال في الجزائر، أكد حميداتي أن هذه التكنولوجيات تفتح أفاقاً غير مسبوقة: إنتاج آلي لمحتوى التسويق، تطوير تطبيقات مخصصة، تحسين العمليات التجارية، أو ابتكار حلول

أكد الخبير في التكنولوجيات الحديثة رياض حميداتي أنه على عكس الفكرة السائدة، لا تعتبر الجزائر متأخرة كلياً في مجال الذكاء الاصطناعي، فالجزائر تُعد من بين الدول الإفريقية العشر الأكثر استعداداً لتطوير المهارات في الذكاء الاصطناعي، وقد حققت البلاد نقلة نوعية في ديسمبر 2024 من خلال اعتماد استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي تهدف إلى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة مختلف القطاعات. أضاف رياض حميداتي أن هذه الديناميكية تركز على مبادرات ملموسة، من بينها إنشاء المدرسة الوطنية العليا للذكاء الاصطناعي (ENSIA)، التي تُكوّن مهندسين قادرين على تطوير ونشر حلول عملية ومبتكرة لمشاكل القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة. ومع ذلك، فإن الجزائر - حسب - تنطلق من مستوى أساسي متواضع مقارنة بالقوى التكنولوجية العالمية، مما يستدعي تسريع وتيرة التطوير. قال الخبير، في تصريح لـ«الغد الجزائري»، إن الذكاء الاصطناعي يُعد جسراً ثورياً بين البحث النظري والتطبيقات العملية، فهو يتيح تسريعاً كبيراً لعمليات الاكتشاف العلمي من خلال تحليل كميات ضخمة من

ملف

دعا لإشراك الخواص في البحث العلمي... رئيس «كناس» عبد الحفيظ ميلاط:

الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي تهدف لتحسين الابتكار وريادة الأعمال

أكد رئيس المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي عبد الحفيظ ميلاط أن استخدامات تقنية الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي تحسن كثيرا الابتكار وريادة الأعمال وتساهم في تحويل مشاريع الطلبة إلى مؤسسات ناشئة وحاضنات أعمال، وأشار إلى أن الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي تهدف لتطوير البحث العلمي وبناء قدرات محلية وتوفير مراكز البيانات ودعم المؤسسات الناشئة، التي من خلالها يمكن توفير حلول مبتكرة.



قال رئيس «كناس» عبد الحفيظ ميلاط، في تصريح له الغد الجزائري، إن هناك فرق كبير بين البحث العلمي الورقي والبحث العلمي الرقمي، فالرقمنة -حسبه- طورت البحث العلمي كثيرا من حيث تحليل البيانات، الذي كان في السابق صعب جدا، ومع الذكاء الاصطناعي أصبحت معالجة كمية هائلة من البيانات تتم بسرعة وفاعلية، وتوجيه نحو حلول علمية تسمح بتلبية الاحتياجات التنموية للجامعة والاقتصاد. وأضاف ميلاط أنه بفضل الرقمنة وتقنية الذكاء الاصطناعي، في السنوات الأخيرة، تحسنت جودة التعليم من خلال استخدام معايير الجودة في البحوث العلمية، فهي تسمح بتحسين الابتكار وريادة الأعمال وتحويل مشاريع الطلبة إلى مؤسسات ناشئة وحاضنات أعمال، بمعنى أن مسار البحث العلمي تطور وتحسن كثيرا، إذ أصبح بإمكان الطلبة والباحثينولوج للمعلومات، لأن الذكاء الاصطناعي يساهم في تحليل المعلومات ويسهل عملية البحث. فطالب أو الباحث يضيف فقط اللمسة البشرية الأخيرة، عكس ما كان سابقا عندما كان يعاني في جمع المادة الأولية للبحث، أما الآن فأصبحت متاحة بقوة. كما أن الباحثين والطلبة كانوا يجدون صعوبة في التحليل أما الآن فهناك العديد من برامج تسمح بتلخيص البرامج، لأن الذكاء الاصطناعي أراح مراحل معقدة للوصول إلى البحث العلمي، وأصبح الأمر أكثر سهولة بكثير، لذلك يمكن القول بأن هناك فرق كبير بين المرحلتين (مرحلة البحث الورقي ومرحلة البحث الرقمي). يضاف إلى ذلك أن الذكاء الاصطناعي ساهم في تقليص المرافقات العلمية، كما أن أهميته تكمن في أنه يشكل نقلة نوعية جديدة غير مسبوقة سهلت أدوات البحث في أيدي الباحثين. واعتبر رئيس «كناس» بخصوص الجامعة الجزائرية، أن الدولة الجزائرية أولت أولوية وأهمية للذكاء الاصطناعي، وخلال الموسم الجامعي الحالي يفري 2025، أعلنت الوزارة عن تدريس مقياس الذكاء الاصطناعي إجباريا خاصة في طور «الماستر»، كما تم إنشاء مؤسسات ومراكز متخصصة في الذكاء الاصطناعي، وكذلك المدرسة الوطنية العليا للذكاء الاصطناعي، وهي رائدة جدا تضم خيرة الطلبة أصحاب معدلات تعادل أو تتفوق 20/18 في البكالوريا، وهي شرط للالتحاق بها للتكوين والتخرج بشهادات مهندس متخصص في الذكاء الاصطناعي. وتابع المسؤول أنه تم إطلاق العديد من دور الذكاء الاصطناعي في عدة جامعات جزائرية -على سبيل المثال لا الحصر- جامعة الجزائر 1، جامعة المسيلة، جامعة سكيكدة، جامعة وهران، لتشجيع البحث التطبيقي واحتضان مشاريع البحث. وقد أطلقت الجزائر أول مركز للحوسبة عالي الأداء للذكاء الاصطناعي بوهان في ماي 2025 مجهز بوحدة معالجة متقدمة جدا لأجل دعم البحث العلمي وتطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجالات على غرار المدن الذكية، الصحة، الأمن السيبراني، وهي مشاريع تعتبر عن استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي، والهدف منها تطوير البحث العلمي وبناء قدرات محلية وتوفير مراكز البيانات ودعم المؤسسات الناشئة، فمن خلالها يمكنها توفير حلول مبتكرة. وفي حديث ميلاط عن ميزانية البحث العلمي السنوية، أكد أنها

الاصطناعي، فهددها ميلاط فيما يلي،

1 نقص الكفاءات البشرية، فالذكاء الاصطناعي ميدان جديد يعاني من نقص الكفاءات المتخصصة، لذلك علينا رفع تحدي المساهمة والاستثمار في تكوين إطارات وطنية في كل القطاعات في الجامعة أو حتى اللجوء لخبرات أجنبية.

2 نقص في البنية التحتية التي تحتاج إلى شبكات اتصال فورية، مراكز بيانات متطورة، هناك سياسة الدولة لتجهيز مؤسسات جامعية بمراكز بيانات ستعتمد. فالسنة الماضية تم في ندوة وطنية عقد اتفاقيات مع اتصالات الجزائر لرفع نسبة التدفق لتسهيل البحث العلمي.

3 تمويل تطوير قطاع الذكاء الاصطناعي، فهو مجال مكلف ماديا يحتاج لتقنيات كبيرة. للأسف القطاع الخاص لا يشارك في مشاريع البحث العلمي (الولايات المتحدة الأمريكية 90 بالمائة من التمويل مصدره الخواص)، لا بد من خلق مصادر تمويل خاصة وإشراك الخواص في عملية الانتقال إلى الذكاء الاصطناعي.

4 إعادة النظر أو تطوير الإطار القانوني والتشريعي في حماية المعطيات الشخصية والأمن السيبراني، ليس هناك توافق بين سرعة الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والنظام التشريعي، لذلك نفع في مشكلة الفراغ القانوني وتجاوزات بسبب عدم مواكبة المشووع الجزائري للتطور في الميدان، لذلك لا بد من سن تشريعات حديثة تواكب التطور في الميدان.

تضاعفت بـ112 بالمائة بعد سنة 2020، مؤكدا أنه ما قبل ذلك لم تكن سياسة دقيقة واستراتيجية للبحث العلمي، والآن أصبحت هناك استراتيجية وطنية للبحث العلمي المباشر وغير المباشر بالتعاون مع قطاعات أخرى، موضحا أنها تطورت إلا أنها بعيدة عن التطلعات الحقيقية، فمقارنة ميزانية البحث في الجامعة والخدمات الجامعية نجد أن هناك فرقا كبيرا، نحن نصرف وننفق على الأكل والإطعام أكثر من البحث العلمي، في الغرب مثلا جامعة واحدة تصرف أكثر من الجامعات الجزائرية مجتمعة. وفي هذا السياق، دعا ميلاط لإشراك القطاع الخاص في البحث العلمي، مشيرا إلى أن جامعات مرجعية كبرى غربية 90 بالمائة من تمويل البحث مصدره من القطاع الخاص، موضحا بأن تمويل البحث العلمي سيعود بالفائدة على القطاع الخاص والجامعة الجزائرية، ولتفاعل الخواص يمكن للدولة أن تفرض نسبة معينة للمشاركة في البحث العلمي، قائلا: «للأسف لم تعرف كيف نسوق للبحث العلمي، فمراكز البحث في دول العالم تنتج منتجات تبنيها وتساهم في تمويل البحث العلمي، ومخايرنا نحن نعتد على الفكر الإداري وليس الفكر التجاري التسويقي (شراكات بين المؤسسات للتسويق وتدخل الأموال في حلقة الإنتاج) لا بد من الاستقلالية المالية لمراكز البحث كما في الخارج، تريد ذلك في الجزائر وهو تحدي هام لأن الدولة لم تقم. لكن لا بد من إشراك القطاع الخاص وجعل مراكز البحث تمويل نفسها».

أما التحديات التي تواجه الجامعة الجزائرية لتطوير الذكاء

دعا لفصله عن وزارة التعليم العالي .. أستاذ الإعلام والاتصال مراد ميلود:

البحث العلمي بحاجة لهيئة خاصة تعنى بالذكاء الاصطناعي والمقاولاتية



للوزارة والقائمين على شؤون التعليم العالي من القيام بعملية رسكلة كبيرة للكوادر الأكاديمية حتى ننطلق في هذا المشروع انطلاقاً حقيقية مبنية على قاعدة سليمة. وبشأن التدريب في الذكاء الاصطناعي، أكد الأكاديمي عدم تحقيق تكوين شامل لحد الآن، موضحاً أن دور الذكاء الاصطناعي موجودة في جل الجامعات لكنها تفتقر إلى الكوادر التي تدرب وإلى الوسائل اللوجيستية وإلى استراتيجية واضحة، ورهان الوزارة -حسبه- الآن هو القيام بشراكات مع الدول المتطورة من أجل تكوين أكبر عدد من الكوادر، عبر تحويل تربية الأساتذة الجامعيين في كل التخصصات إلى جامعات تعنى بالتكوين في الذكاء الاصطناعي لتكوين الكوادر الأكاديمية في الجامعات الجزائرية في هذه التقنية وفي كيفية التعامل معها وكيفية التعااطي معها وتفادي سلبياتها.

وخوارزمياتها، لذلك، يقول ميلود على الجامعة الجزائرية السعي لتكوين كوادر في كل التخصصات في الذكاء الاصطناعي بتعميم التقنية، حتى نقول إنها استطاعت أن تستفيد من الذكاء الاصطناعي، أما ما هو موجود اليوم فهي دور للذكاء الاصطناعي تقتصر على عشرات الباحثين في تخصصات معينة علمية فقط، مؤكداً أن الجامعة الجزائرية الآن ماضية قدماً في التكوين في تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتعامل الأمثل معها. ودعا الدكتور ميلود إلى عدم النظر إلى تصنيف الجزائر إفريقياً بخصوص الذكاء الاصطناعي، مشيراً إلى أن تطويره وتوظيفه بما يخدم اقتصاد الجزائر يتطلب الانتقال في تصنيفها إلى مصاف الدول المتطورة، لأنها اليوم تحتل الصدارة في الدول الإفريقية في البحث العلمي والاقتصاد والتنمية إلى غير ذلك، معتبراً أن الجزائر ما زالت بعيدة عن تحقيق بنية تحتية للذكاء الاصطناعي، لأن دور ومراكز الذكاء الاصطناعي موجودة في جل جامعات الوطن لكنها تقتصر على تقنيات بسيطة جداً غير كافية، ولا تمثل سوى 10 بالمائة مما تمتلكه جامعات أخرى عربية وأوروبية. وأشار إلى أن وزارة التعليم العالي أدرجت مقياس الذكاء الاصطناعي في كل التخصصات وفي جميع الأطوار، لا سيما وأن البرامج تحين سنوياً، فمثلاً في تخصص الإعلام والاتصال، وفي السنة الثانية، أدخل مقياس الذكاء الاصطناعي والمقاولاتية، كذلك في الأدب والحقوق، لكن أين هي الأطارات المكونة والممكنة في الذكاء الاصطناعي حتى نستطيع أن نمضي قدماً؟ وتابع «لا بد

عناء التنقل، كما أنها خففت عنهم الأعباء المادية وسهّلت الوصول إلى أمهات المراجع وآلاف الكتب في شتى بقاع العالم. كما عزج على سلبياتها على البحث العلمي، ومنها أنها جعلت من الطلبة يعيشون نوعاً من الخمول من خلال البحوث والمذكرات الجاهزة، إذ أنها أفرغت المكتبات الجامعية من الطلبة حتى أصبحت هياكل بدون روح، إضافة إلى عدم الذهاب إلى مسابقات أخرى في البحث بسبب غياب الجهود، حيث أن البحوث الجاهزة -إن صح التعبير- تجري في بيئات مختلفة لا تصلح في كثير من الأحيان في البيئة الجزائرية وحتى البيئة العربية، وهذا ما أثر سلباً على نوعية البحوث، مشيراً إلى هجران الكتاب الورقي الذي له خصوصياته بالنظر إلى أهمية العلاقة الوثيقة بين الكتاب الورقي وبين الطالب. وأضاف ميلود، أن الذكاء الاصطناعي يعزز في فهم المشكلات المعقدة واستكشاف الحلول المبتكرة، مؤكداً أن الجامعة الجزائرية حاولت قدر الإمكان أن تواكب هذا التطور بإنشاء دور للذكاء الاصطناعي عبر جامعات ومعاهد الوطن وفق تعليمات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لكن الإشكال -حسبه- هو أنه لا يوجد إطاراً حقيقية تواكب هذه التقنية، التي يمكن مواكبتها في الجزائر حالياً إلا في تخصصات دقيقة، أما في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية فلا توجد هناك بحوث في المجال الأدبي والفلسفي الحقوق والعلوم السياسية، لذلك «نحن نستقبل التطبيقات الموجودة في الذكاء الاصطناعي من دول لا ننتمي إليها، يعني اليوم نحن نستقبل هذه التقنية بتوجهاتها وأفكارها

ثمن أستاذ علوم الإعلام والاتصال مراد ميلود مجهودات وزارة التعليم العالي لبناء اقتصاد معرفي وتوجهها نحو الاستثمار في الابتكار والذكاء الاصطناعي، مؤكداً أن الأوان آن لتقسيم وزارة التعليم العالي إلى شقين، وزارة خاصة بالبحث العلمي تعنى بالذكاء الاصطناعي والمقاولاتية والأبحاث الجديدة، وأخرى خاصة بالتعليم العالي. قال ميلود، في تصريح لـ«الغد الجزائري»، «لا بد للبحث العلمي أن يكون مستقلاً تكون له هيئة خاصة به وتعنى بالذكاء الاصطناعي والمقاولاتية والأبحاث الجديدة»، أما التعليم العالي فهو التعليم الذي يمارس في الجامعة، موضحاً أنه إذا ما أرادت وزارة التعليم العالي أن تمشي قدماً لتطوير البحث العلمي لا بد لها أن تنشئ هيئة خاصة به، داعياً السلطات العليا في البلاد لفصل البحث العلمي عن التعليم العالي، وتخصيص ميزانية ضخمة له تضاهي ميزانيات وزارات، خاصة وأن وزارة التعليم العالي اليوم تعرف -حسبه- طفرة في الأعباء وهي تحاول تقليصها من خلال الرقمنة، وأوصى بتحويل الفائض المالي الموجود إلى الاستثمار في الذكاء الاصطناعي ولما لا إنشاء حاضنات خاصة بالذكاء الاصطناعي والباحثين والمهنيين من داخل الجامعة وخارجها. أكد الأستاذ الجامعي أن تقنية الذكاء الاصطناعي اقتضت كل المجالات على غرار البحث العلمي، وأوضح أن هناك فرقاً كبيراً جداً بين البحوث الورقية الكلاسيكية والرقمية، وأعد -حسبه- أن التقنية أتاحت للطلبة والباحثين الكثير من المراجع المختصرة والدقيقة دون

مقرر الذكاء الاصطناعي ببرلمان المتوسط النائب عبد الوهاب يعقوبي:

الذكاء الاصطناعي.. فرصة تاريخية للارتكاز على الابتكار السيادي

أكد مقرر الذكاء الاصطناعي ببرلمان البحر المتوسط والخبير الدولي في الرقمنة ونظم المعلومات عبد الوهاب يعقوبي أن الجزائر اليوم أمام فرصة تاريخية لتوجيه الجهود نحو صناعة مستقبل رقمي متكامل، لا يقتصر على الاستهلاك التكنولوجي، بل يركز على الإنتاج والابتكار السيادي في مجال الذكاء الاصطناعي، وشدد على أن نجاح أي سياسة تعليمية، خاصة في مجالات تقنية دقيقة مثل الذكاء الاصطناعي، يرتبط بمدى ارتباطها بالواقع الاقتصادي والاجتماعي الوطني.



الرقمنة، الدفاع، الفلاحة، والصحة - بما يضمن تجسيد رؤية وطنية موحدة لتطوير الذكاء الاصطناعي وتوظيفه في خدمة الأولويات الوطنية. كما نرى من الضروري تكثيف الشراكات مع القطاع الخاص، والمؤسسات الناشئة، والمؤسسات الاقتصادية الكبرى، من أجل ربط الابتكار الأكاديمي بسوق العمل، وتوجيه البحث نحو حلول ملموسة لتحديات التنمية، وتحول الجامعة الجزائرية إلى محرك فعلي للاقتصاد المعرفي.

نحن، كنواب في البرلمان، نتابع هذه التحولات عن كثب، ونقدم كل مبادرة نسعى لترقية البحث العلمي، وتعزيز تنافسية الكفاءات الجزائرية، وترسيخ دعائم اقتصاد وطني مبني على المعرفة والتكنولوجيا، في إطار

وعلم البيانات، فضلاً عن تشجيع البحث العلمي في هذا المجال الحيوي. هذه الخطوات تعبر عن وعي متنام بأهمية التكنولوجيا المتقدمة في تشكيل مستقبل التنمية الوطنية وتعزيز موقع الجزائر ضمن الاقتصاد الرقمي العالمي.

ومع ذلك، فإن هذه الجهود تحتاج إلى مراقبة مستمرة من خلال آليات تقييم فعالة لمخرجات التكوين، بما يضمن ملائمتها مع حاجيات سوق العمل، وتغادي فجوة الكفاءات التي تسجل في كثير من الأحيان بين التكوين الأكاديمي والتطبيق العملي. إن نجاح أي سياسة تعليمية، خاصة في مجالات تقنية دقيقة مثل الذكاء الاصطناعي، يرتبط بمدى ارتباطها بالواقع الاقتصادي والاجتماعي الوطني.

لوضح النائب عن الجالية بالمجلس الشعبي الوطني، في حوار مع «الغد الجزائري» أن بناء منظومة وطنية فعالة للذكاء الاصطناعي يستوجب تعزيز التكامل بين الجامعات ومراكز البحث من جهة، والمؤسسات الاقتصادية، معتبراً أن النهوض الحقيقي باقتصاد المعرفة يستدعي تسريع وتيرة التحول الرقمي من خلال وضع خارطة طريق وطنية طموحة، تتكامل فيها أبعاد التمويل، الإطار التشريعي، التكوين، والابتكار.

يعزز الذكاء الاصطناعي إمكانيات الباحثين في فهم التحديات العلمية المعقدة واستكشاف الحلول المبتكرة. ما موقع الجزائر في تطور التقنيات الذكية؟

تنزل الجزائر جهوداً ملموسة لمواكبة التحول الرقمي وتبني التقنيات الذكية، خاصة من خلال محاولة إيماج الذكاء الاصطناعي في قطاعات استراتيجية مثل الصحة، التعليم، الطاقة، وحتى الزراعة والعدالة. وتعد هذه المقاربة المتعددة القطاعات خطوة في الاتجاه الصحيح، تعكس وعياً متزايداً بأهمية الذكاء الاصطناعي كرافعة للتنمية الشاملة.

ومع ذلك، فإن التحول من النية إلى الأثر الملموس يمر عبر تجاوز جملة من التحديات، أبرزها تسريع وتيرة البحث العلمي التطبيقي، ضمان الانتقال من المختبر إلى السوق، وخلق بيئة حاضنة للابتكار الرقمي تستوعب الأفكار الريادية وتحولها إلى منتجات ذات قيمة مضافة.

إن بناء منظومة وطنية فعالة للذكاء الاصطناعي يستوجب تعزيز التكامل بين الجامعات ومراكز البحث من جهة، والمؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى، عبر إنشاء شبكات تعاون متعددة الأطراف وتقديم حوافز ضريبية وتمويلية للمشاريع المشتركة. كما أن افتتاح هذه المنظومة على التجارب الدولية الناجحة والتكوين المستمر للمواهب سيكون عنصراً حاسماً لضمان تموقع تنافسي للجزائر على المستوى الإقليمي، بل وحتى الإفريقي.

وعليه، فإننا اليوم أمام فرصة تاريخية لتوجيه الجهود نحو صناعة مستقبل رقمي متكامل، لا يقتصر على الاستهلاك التكنولوجي، بل يركز على الإنتاج والابتكار السيادي في مجال الذكاء الاصطناعي.

صنف مؤشر جاهزية المواهب في مجال الذكاء الاصطناعي الاصطناعي لأفريقيا 2025 الجزائر الثامنة قارياً بمجموع 45.85 نقطة من المائة. براك ما هي استمدادات الجزائر للاقتصاد هذا المجال من ناحية البنية التحتية؟

إن المرتبة التي حققتها الجزائر في المؤشرات المتعلقة بالتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي تعبر عن وجود جهود أولية تبذلها الدولة في هذا المجال، لكنها لا تزال دون المستوى المطلوب إذا ما قورنت بالامكانيات الوطنية والتطلعات الإقليمية والدولية. فقد تم بالفعل تسجيل تقدم ملحوظ في عدد من الجوانب التقنية، من بينها توسيع شبكات الربط ذات النطاق العالي، تطوير مراكز البيانات، وإنشاء حاضنات ومسرعات للمشاريع الناشئة في عدة ولايات.

غير أن هذه المكاسب الهيكلية تبقى معزولة إذا لم ندرج ضمن رؤية شاملة لتحديث البنية التحتية الرقمية على مستوى كل القطاعات، خصوصاً في مجالات الصحة، التعليم، العدالة، والخدمات المالية. إن النهوض الحقيقي باقتصاد المعرفة يستدعي تسريع وتيرة التحول الرقمي من خلال وضع خارطة طريق وطنية طموحة، تتكامل فيها أبعاد التمويل، الإطار التشريعي، التكوين، والابتكار.

التحدي الجوهري اليوم لا يقتصر على تهيئة البنية التحتية فقط، بل يشمل كذلك ضرورة توفير بيئة تنظيمية وتشغيلية مواتية، تحفز على الاستثمار وتضمن للمشاريع التكنولوجية الناشئة الاستقرار، التمويل، والحماية القانونية. كما أن نجاح هذا التحول الرقمي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى اتساق الكفاءات الجزائرية في الداخل والخارج في صياغة وتنفيذ هذه السياسات، بما يمكن الجزائر من التحول إلى قطب إقليمي في الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الناشئة.

يعتبر التدريب في الذكاء الاصطناعي والإعلام الآلي مهما في تحقيق درجة عالية في ريادة المهارات الرقمية. كيف ترى ما تم تحقيقه -لحد الآن- في مجال التعليم العالي بالجزائر؟

شهد قطاع التعليم العالي في الجزائر تطورات إيجابية وواعدة، لا سيما من خلال إدراج تخصصات أكاديمية جديدة مرتبطة بالذكاء الاصطناعي

رؤية استراتيجية تستجيب لطموحات الأجيال القادمة. تعتبر الثغرات القانونية من بين التحديات التي تواجه الذكاء الاصطناعي في الجزائر. هل من مقترحات قوانين برلمانية تقدمونها أنتم كنواب برلمانيين في هذا المجال؟

بالفعل، إن غياب إطار قانوني وطني شامل ومتكامل يشكل أحد أبرز العراقيل أمام استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول، آمن، وفعال. وقد حرصت السنة الماضية على تقديم اقتراح قانون يُعالج هذا الفراغ التشريعي، انطلاقاً من رؤية متوازنة تجمع بين ضرورات التنظيم والتطوير.

هذا المقترح يتناول عدة أبعاد أساسية، منها الجانب الأخلاقي لاستخدام الخوارزميات، حماية الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية، وضمان السيادة الرقمية، دون إغفال أهمية تشجيع البحث والابتكار وتوفير بيئة آمنة ومحفزة للمؤسسات الناشئة.

كما تضمن المقترح إرساء هيئة وطنية مستقلة ومتعددة التخصصات تُعنى بمراقبة، تطوير، ومراقبة تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتعمل ضمن مقاربة تشاركية تجمع بين الخبراء، المؤسسات، والمجتمع المدني، في إطار شفاف يحترم القوانين الوطنية والمعايير الدولية. ورغم أهمية المقترح، خاصة في ظل التحولات المتسارعة إقليمياً ودولياً، إلا أنه - للأسف - لا يزال

جيس الأدرج، شأنه شأن سبعة مقترحات قوانين أخرى تقدمت بها في مجالات استراتيجية لا تقل أهمية، ولا تزال تنتظر الإقرار والنقاش داخل الهيئة التشريعية.

إن مسؤوليتنا المشتركة، كنواب ومؤسسات، تفرض علينا كسر هذا الجمود والمضي في بلورة تشريعات مواكبة للعصر، تصون المصلحة العامة وتؤسس لنهضة رقمية سيادية.

الوطني. وفي هذا السياق، نؤكد على ضرورة دعم التعاون الدولي في مجالات التكوين المتخصص، وتبادل الخبرات مع الجامعات ومراكز الأبحاث الرائدة عالمياً، من أجل تسريع وتيرة التأهيل الرقمي وتعزيز قدرات الأساتذة والباحثين والطلبة على مواكبة التطورات المتسارعة.

كما ينبغي التفكير في أدوات استشرافية وطنية مشتركة بين الجامعة والقطاع الاقتصادي، لتوجيه البحث العلمي نحو الحلول التكنولوجية القابلة للتسويق، وتضمن مخرجاتها بما يخدم الرؤية الوطنية للتحول الرقمي وبناء اقتصاد معرفي مستدام.

يشكل الاستثمار في الذكاء الاصطناعي أهم قاعدة لبناء اقتصاد معرفي قائم على الابتكار والتكنولوجيا. كنواب برلمانيين، ما هو تقييمكم لما تقوم بإنجازه وزارة التعليم العالي في المجال؟

لقد قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بمجهودات مشكورة في إيماج الذكاء الاصطناعي ضمن سياسات البحث والتكوين، سواء من خلال إنشاء مخابر متخصصة أو إدراج وحدات تعليمية جديدة، أو تشجيع المشاريع الجامعية ذات الصلة. وهذا توجه نتمناه عالياً باعتباره ركيزة أساسية في مواكبة التحول الرقمي العالمي وتعزيز السيادة التكنولوجية الوطنية.

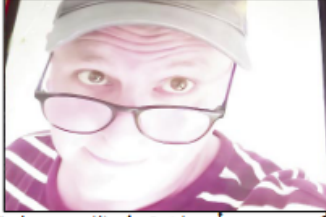
غير أن التحدي المطروح اليوم لا يقتصر على إيماج الذكاء الاصطناعي في المنظومة الجامعية فقط، بل يكمن في الانتقال من مرحلة المبادرات المعزولة إلى مقاربة وطنية شاملة تقوم على تنسيق لوسع بين وزارة التعليم العالي وبقية القطاعات الوزارية المعنية - لا سيما الصناعة،

النهوض الحقيقي باقتصاد المعرفة يستدعي وضع خارطة طريق وطنية طموحة، تتكامل فيها أبعاد التمويل، الإطار التشريعي، التكوين والابتكار

بناء منظومة وطنية فعالة للذكاء الاصطناعي يستوجب تعزيز التكامل بين الجامعات ومراكز البحث من جهة، والمؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى

مدير دار الذكاء الاصطناعي بجامعة باتنة | أحمد منصوري:

الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي هي استراتيجية أمن دولة



أكد منصوري أنه عادةً يقتطع ذلك من ميزانية الجامعة، فلما تكون البحوث في إطار الجامعة فكل شيء متوفر، لكن على المستوى الوطني لما تكون قاعدة بيانات كبيرة «بيغ داتا» على سبيل المثال معطيات جزائرية حول الاستهلاك والاتصالات الهاتفية وغيرها، فيجب أن تكون قاعدة بيانات جزائرية بحتة ويكون الأمن السيبراني متوفرًا كي لا تكون المعلومات حول السيادة الوطنية مطروحة للخارج، قائلا: «نحن في عصر المعلومات التي أصبحت تباع وقد يشكل ذلك خطورة أمنية فمن المفروض تكون هناك قاعدة بيانات جزائرية لأن الواقع يفرض نفسه لذلك يجب استباق الزمن».

المعطيات، فالتكوين هو أهم شيء». وتابع منصوري، في تصريحه للجدد الجزائري، أن الجزائر لا تملك الموارد البشرية الضرورية الكافية، والمشكل - حسب - ليس في الجامعة بل في المنظومة التربوية ككل، داعيًا إلى مراجعتها لتكوين التلميذ والطلاب وجعله يفكر حسب المعايير العلمية، وشدد على ضرورة التكوين في الرياضيات والإحصاء في المتوسط والثانوي ليكون التكوين في الجامعة في مجال البرمجة أسهل، وهذا العمل يتطلب - وفق منصوري - خمس سنوات فقط وستعطي نتائج إيجابية كبيرة. وبخصوص توفير الحلول المبتكرة محليا والتخلص من تلك المستوردة، أكد أحمد منصوري، أن الدولة عملت ما عليها من خلال المبادرات وتخصيص الأموال. وقال، في الصدد، إن الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي هي استراتيجية أمن دولة، وتتطلب تكوين مورد بشري ذي كفاءة، خاصة في الرياضيات والإحصاء والبرمجة على الأقل تهنية الأرضية لا سيما وأن لدى الطلبة الجزائريين استعداد تام للخوض في هذه التقنية، لذلك فالمسؤولية لا تتحملها الجامعة وحدها بل ينبغي أن يبدأ التكوين من الثانوي. ويختصص البنية التحتية الضرورية لتطوير الذكاء الاصطناعي

ومستواهم في الرياضيات ليس كما طلبة الهندسة المعمارية لكن تكوينهم في الإحصاء مقبول، وهو ميدان مهم جدا للذكاء الاصطناعي خاصة في مجال «بيغ داتا» وبدأت التعاون مع حاضنة جامعة باتنة 1 الذين قدموا لي المساعدة، وبدأت تكوين طلبة الشركات الناشئة وبصفة عامة رغم ما يعاب على الطلبة الحاليين من عدم التركيز وضعف التكوين لكن تجاوزهم أفضل من الأساتذة». قال منصوري، وهو متخصص في الهندسة المعمارية ومكون في الإعلام الآلي، إنه وقيل الحديث عن الذكاء الاصطناعي ينبغي التوضيح بأنه ليس «شات جي بي تي» لذلك يجب على الطلبة والأساتذة أن يفهموا كيف وماذا يوجد في «البلاك بوكس» أو العلبة السوداء، وماذا يجري داخل الكمبيوتر فيما يخص هذه التقنية، لهذا ينبغي على الطلاب والأساتذة الباحث أن يفهم ما هي البرمجة وتقنيات المبادئ الإحصائية التي تجعل الآلات تحاكي كيف يفكر الإنسان، وأوضح «لهذا فضلت أخذ الوقت الكافي لتكوين الطلبة في البرمجة وكيف تفكر الآلة، على الأقل المبادئ الأولية، أفضل ألا تكون فقط مستخدمين للذكاء الاصطناعي عبر منصات مفتوحة عالمياً هدفها جعل الطلبة يبرمجون بعد أن يفهموا كيف تفكر وتتعامل الآلة مع

أكد مدير دار الذكاء الاصطناعي بجامعة باتنة | أحمد منصوري أن الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي هي استراتيجية أمن دولة، ودعا إلى بناء قاعدة بيانات جزائرية بحتة ويكون فيها الأمن السيبراني متوفرًا كي لا تكون المعلومات حول السيادة الوطنية مطروحة للخارج. أكد مدير دار الذكاء الاصطناعي بجامعة باتنة 1 أن قرار تعيينه كان في فيفري 2023 مشيرًا إلى أنه بدأ التحضيرات في نوفمبر ديسمبر عندما أحس - حسب - بأهمية الفكرة وأن الوزارة انتبهت لها أيضًا لأن تطور الذكاء الاصطناعي أخذ العالم بأمنه على حين غرة، وأوضح أنه طلبه في البداية من أساتذة جامعتي بسكرة وباتنة تنظيم محاضرات للأساتذة وطلبة الدكتوراه حول ما هو الذكاء الاصطناعي، وما هي أنواعه ومجالاته، خاصة في الهندسة المعمارية والعلوم الإنسانية والزراعية والطب وغيرها، وما هو «الورينغ» وما هو «البيغ داتا» وقال إنه لاحظ أن تجاوب الأساتذة في جامعة باتنة 1 لم يكن كما يحبه فعدد الحضور تقريباً 40/30 أساتذة فقط، مما يعني - حسب - أنهم لم يهتموا محاضرات غيرت الاستراتيجية وركزت على الطلبة، علمًا أن طابع جامعة باتنة هو العلوم الإنسانية

دعا إلى تمويلها وربطها بسوق العمل خلال يوم برلماني بوغالي يؤكد أهمية دعم الحاضنات الجامعية لتحقيق تنمية مستدامة واققتصاد قائم على المعرفة

السياق ذاته، على ضرورة مراقبة الحاضنات من خلال تسهيل سبل التمويل، تبسيط الإجراءات الإدارية، وتعزيز ارتباطها بسوق الشغل، بما يسمح بتجسيد الأفكار وتحويلها إلى واقع إنتاجي ملموس. ودعا بوغالي، إلى ضرورة الخروج من هذا اللقاء بتوصيات عملية تسهم في إغناء السياسات العمومية، وتدعم الجهود الرامية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة عبر مختلف ربوع الوطن.

٠٤ ع

دعم التنمية المستدامة". وأشار بوغالي، إلى أن هذا اللقاء يعكس وعي المؤسسة التشريعية بأهمية الحاضنات الجامعية، ودورها في مرافقة حاملي المشاريع من الطلبة والباحثين، لتحويل ابتكاراتهم إلى مؤسسات ناشئة تخلق الثروة وتوفر مناصب شغل. ونوه بالدعم الكبير الذي توليه الدولة، بقيادة رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، للبحث العلمي والمبادرات الشبابية، ضمن مقاربة تهدف إلى بناء اقتصاد وطني متنوع ومبني على الابتكار والمعرفة. وأكد في

شدد رئيس المجلس الشعبي الوطني، إبراهيم بوغالي، على ضرورة دعم الحاضنات الجامعية باعتبارها آلية حيوية لتحويل المعرفة إلى مشاريع اقتصادية مبتكرة تواكب أهداف التنمية المستدامة، وتساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني القائم على المعرفة. وجاء ذلك في كلمة ألقاها نيابة عنه السيد أحسن هاني، نائب رئيس المجلس، خلال افتتاح اليوم البرلماني الذي نظّمته لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية بالمجلس، الثلاثاء، تحت عنوان: "دور الحاضنات الجامعية في

تطوير مكملات غذائية وتطبيقات رقمية

وزير التعليم العالي يعاين مشاريع مبتكرة في الصناعات الغذائية

والتنمية الاقتصادية الوطنية، توصل مشروران إلى إجراءات لحماية الملكية الفكرية، أحدهما تمثل في إيداع براءة اختراع لمكمل غذائي غني بالحديد على شكل "علكة"، والآخر يتعلق بتسجيل تطبيق رقمي لدى الديوان الوطني لحقوق المؤلف، بهدف توجيه المستهلكين.

أ.ر.

قام، الثلاثاء، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، بزيارة عمل وتفقد، للمدرسة العليا في علوم التغذية والصناعات الغذائية وإد السمار، أين عاين عدة منصات تجريبية، من بينها منصة الحليب ومشتقاته، منصة للتركيبات الغذائية، وكذا منصة للتحليل الحسية، وتأمينا للموارد المحلية، وترويجا لنمط غذائي صحي، والمساهمة في الأمن الغذائي

في سياق يعكس التوجه نحو الابتكار في مجال الأمن الغذائي والصحة العامة، احتضنت المدرسة العليا في علوم التغذية والصناعات الغذائية بوادي السمار زيارة ميدانية لوزير التعليم العالي والبحث العلمي، سلطت الضوء على مشاريع بحثية وأعدة تجمع بين التطوير العلمي وخدمة المستهلك الوطني.

التعليم العالي

الجامعة الجزائرية تحصي 124 حاضنة أعمال

يتضمن تكريس البعد الاقتصادي للجامعة وجعلها رافدا من روافد التميز الاقتصادي من خلال السعي إلى بلوغ 20 ألف شركة ناشئة بحلول 2029. كما عرج على مساعي قطاع التعليم العالي خلال الثلاث سنوات الأخيرة للتحسيس بأهمية المقاولاتية وإنشاء الشركات الناشئة والمصغرة داخل الوسط الجامعي بغرض امتصاص العدد الهائل من المتخرجين من الجامعة الجزائرية والمقدر سنويا بأزيد من 250 ألف متخرج، من بينهم أزيد من 110 آلاف طالب من كليات التكنولوجيا والعلوم والإعلام الآلي والرياضيات، ما يمثل "وعاء أساسيا لاستحداث الشركات الناشئة"، مثلما أكد.

ولفت في هذا الصدد إلى أن عدد الطلبة المنخرطين في آليات المقاولاتية في الجزائر بلغ 60 ألف طالب، ممن أضحت مذكرات تخرجهم مشاريع لإنشاء شركات ناشئة أو شركات مصغرة أو ملفات تنتظر براءة اختراع، مشيرا إلى تسجيل القطاع 1600 مؤسسة مصغرة و 130 مؤسسة ناشئة.

وبخصوص وسم (لابال) المشاريع المبتكرة، فقد بلغ عددها الحد الآن 1175 وسم، فيما تم إيداع 2800 براءة اختراع لدى الجهات المعنية المختصة.

وذكر السيد مير في هذا الإطار، ببرنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي

كشف رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمسابقة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أحمد مير، أمس الثلاثاء بالجزائر العاصمة، عن وجود 124 حاضنة أعمال على مستوى المؤسسات الجامعية وعدد من المؤسسات البحثية.

وخلال يوم برلماني حول دور الحاضنات في الجامعات الجزائرية، نظمته المجلس الشعبي الوطني، أكد السيد مير أن "النظام المقاولاتي الذي بدأ يتشكل في الجامعة الجزائرية خلال السنوات الأخيرة سمح بإحصاء 124 حاضنة أعمال موزعة حاليا عبر المؤسسات الجامعية وبعض المؤسسات البحثية".

كلية اللغات تحتضن ملتقى وطني حول الجامعة 4.0 وآفاق التعليم العالي : سبل الانتقال نحو نموذج رقمي فعال لبناء مؤسسة ذكية



نظّمت جامعة وهران 2، اليوم ، ملتقى وطنياً بعنوان: "الأدبيات الرقمية والجامعة 4.0: الرهانات، التحديات وآفاق التعليم العالي في الجزائر" بمشاركة ثلّة من الباحثين والمختصين من مختلف جامعات الوطن، عبر صيغة هجينة (حضورياً وعن بُعد). الملتقى، الذي احتضنته قاعة المحاضرات الكبرى بكلية اللغات الأجنبية، شهد حضوراً علمياً متميزاً وجوّاً من النقاش الرصين حول سبل الانتقال الفعّال نحو نموذج الجامعة 4.0، القائم على الرقمنة، الابتكار، والحوكمة الرقمية للتعليم. في كلمته الافتتاحية، عبّر مدير جامعة وهران 2، الأستاذ محمد شعلال، عن دعم المؤسسة لمثل هذه المبادرات التي تراهن على مستقبل الجامعة الجزائرية مضيفا أن التحوّل الرقمي لم يعد خياراً بل ضرورة استراتيجية لبناء جامعة جزائرية ذكية، ديناميكية، متجذّرة في محيطها الرقمي وقادرة على التفاعل مع بيئتها المحلية والعالمية. على اعتبار أن هذا الملتقى يندرج في صلب هذه الرؤية، ويُعبّر عن وعي جماعي بضرورة التغيير العميق في أساليب التعليم والتسيير". وأكد شعلال أن جامعة وهران 2 تواكب هذه التحوّلات من خلال برامج تكوين جديدة، ودعم للبحث العلمي في مجالات الرقمنة، إضافة إلى شراكات وطنية ودولية تدفع نحو التكيف الذكي مع المتغيرات. من جهتها، أكدت رئيسة اللجنة العلمية للملتقى، الدكتورة يزيدية فاطمة الزهراء، أن هذا اللقاء جاء تنوّجاً لتحضيرات طويلة ورغبة حقيقية في مساءلة واقع الجامعة في ضوء التحوّلات الرقمية. حيث أكدت على أن الرقمنة ليست فقط تجهيزات ومنصات، بل هي ثقافة وأدب جامعي جديد. تضيف السيدة يزيدية بهدف فتح حوار أكاديمي عميق حول الجامعة 4.0، بكل ما تحمله من رهانات أخلاقية، بيداغوجية، وسوسيولوجية. نؤمن أن الجامعة الجزائرية قادرة على الانخراط الواعي في هذا المسار، شريطة إشراك جميع الفاعلين من أساتذة وطلبة وإداريين. وشددت على أهمية الاستثمار في تكوين الأساتذة وتأهيل الكفاءات، مبرزة أن الأدبيات الرقمية (littérature numérique) تمثل أحد المداخل الأساسية لفهم واستيعاب التحوّل. عرفت الجلسة العامة الصباحية تقديم مداخلات علمية عالجت مواضيع متنوّعة فالأستاذ محمد ميلاني تطرق الى موضوع الأدبيات الرقمية في مواجهة تحديات الأخلاق وجودة التعليم في الجامعة 4.0 بينما تدخل الدكتور عبد الرزاق براهيم بموضوع العولمة الرقمية نحو انتقال فعّال إلى الجامعة 4.0 الدكتور لطفي بربار (جامعة تلمسان) كانت له مداخلة بعنوان الأدبيات الرقمية لدى كبار السن مبادرات شخصية وتحليل تجريبي. ، اما مداخلة الأستاذ محمد بليل، الذي قدّم قراءة تحليلية معمّقة بعنوان محو الأمية الرقمية في الجامعة 4.0: حتمية الانتقال وتحديات التطبيق الذي أكد انه لا يمكننا بناء جامعة 4.0 دون معالجة الأمية الرقمية داخل أروقة الجامعة نفسها، سواء لدى الطلبة أو حتى بعض الأساتذة. هناك فجوة رقمية حقيقية يجب الاعتراف بها وتجاوزها عبر التكوين والتوعية والمرافقة المستمرة. وأشار إلى أن الانتقال لا يقتصر على الوسائل التقنية، بل يتطلب تحوّلاً ذهنياً وثقافياً في طريقة التفكير، التعلّم.

احتل المرتبة الثانية وطنيا

جامعة البويرة تكرم فريق كرة القدم للإناث



مديرة الخدمات الجامعية ، و مدراء الإقامات الجامعية، و رؤساء مصالح الأنشطة وموظري الفريق والقائمين عليه.

حيث هنا مدير الجامعة الفريق على هذه المرتبة المشرفة وشجعهم على مواصلة الجهود لتشريف المدينة الجامعية في المناسبات القادمة ضمن الاستراتيجية الجديدة لجامعة البويرة التي تجعل منها جامعة نموذجية ومتألقة في جميع المجالات منها المجال الرياضي.

أحسن مرزوق

أشرف أمس مدير جامعة "أكلي محند أولحاج" بالبويرة البروفيسور "علي لرقط" على تكريم فريق المدينة الجامعية البويرة لكرة القدم إناث المتحصل على المرتبة الثانية وطنيا في البطولة الوطنية الجامعية لكرة القدم التي احتضنتها المدينة الجامعية غليزان خلال الفترة الممتدة من 21 إلى 25 ماي الفارط، وهذا بحضور كل من المدير الفرعي للأنشطة العلمية الثقافية والرياضية وأستاذ مدير معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية ، و

ESSAIA: création de plus de 30 start-up et micro-entreprises d'ici la fin de l'année



ALGER - Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari a affirmé, mardi à Alger, que plus de 30 start-up et micro-entreprises seront créées au sein de l'Ecole supérieure des sciences de l'aliment et des industries groalimentaires (ESSAIA) avant la fin de l'année en cours.

Dans une déclaration à l'issue d'une visite sur le terrain dans cet établissement, au cours de laquelle il a inauguré et inspecté plusieurs plateformes expérimentales et espaces de formation, M. Baddari a souligné que cette dynamique "reflète la mise en œuvre des orientations du président de la République, qui fonde l'économie algérienne sur la pensée et la connaissance", ajoutant que l'université algérienne est désormais "une institution sociale et économique par excellence". A ce propos, il a précisé que les étudiants de l'Ecole travaillent actuellement au lancement de "22 micro-entreprises et quatre (4) start-up", faisant de cette structure scientifique "un espace dynamique de créativité et d'innovation, contribuant directement à la souveraineté alimentaire et à l'édification d'un modèle alimentaire national et sain". Lors de la présentation des explications techniques, les responsables de l'Ecole ont indiqué que "la plateforme d'analyses sensorielles, conçue selon des normes internationales strictes, est unique en son genre dans le secteur de l'enseignement supérieur en Algérie. Elle permet d'homologuer les produits finis destinés aux marchés local et international, à travers des rapports d'analyse conformes aux normes nationales et internationales". Concernant la plateforme des formulations, elle vise à "maîtriser la conception et l'optimisation des recettes alimentaires tout en vérifiant leur validité, dans le respect des contraintes technologiques, des valeurs nutritionnelles et des normes sensorielles, ce qui permet aux étudiants de s'orienter efficacement vers les métiers liés à l'industrie agroalimentaire". En inspectant la plateforme dédiée au Lait et ses dérivés, le ministre a écouté les explications des coordinateurs, qui ont précisé qu'elle permettait de concrétiser les cours théoriques des unités laitières et de réaliser des travaux pratiques liés à la production et à l'évaluation de la qualité du lait et de ses dérivés. Lors de cette visite, le ministre a inspecté plusieurs projets innovants réalisés par les étudiants, dont un projet ayant fait l'objet d'une demande de brevet d'invention: un complément alimentaire riche en fer sous forme de chewing-gum. Un autre projet concerne l'enregistrement d'une application numérique auprès de l'Office national des droits d'auteur (ONDA), visant à orienter les consommateurs vers des choix alimentaires sains et scientifiquement validés

L'université algérienne compte 124 incubateurs d'entreprises

ALGER - Le président de la Commission nationale de coordination et de suivi de l'innovation et des incubateurs universitaires au ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Ahmed Mir, a fait état, mardi à Alger, de 124 incubateurs d'entreprises au niveau des établissements universitaires et certains établissements de recherche.

Lors d'une journée parlementaire sur le rôle des incubateurs dans les universités algériennes, organisée par l'Assemblée populaire nationale (APN), M. Mir a affirmé que "le système entrepreneurial qui commence à prendre forme dans l'université algérienne ces dernières années a permis de recenser 124 incubateurs d'entreprises répartis actuellement sur les établissements universitaires et certains établissements de recherche".

Le nombre d'étudiants ayant adhéré aux mécanismes d'entrepreneuriat s'élève à "60.000 étudiants, dont les mémoires de fin d'étude sont des projets de création de start-up ou de micro-entreprises, ou des dossiers en attente d'un brevet d'invention", a-t-il précisé, soulignant que le secteur a enregistré "1600 micro-entreprises et 130 start-up".

Il s'agit également de 1175 labels "projet innovant" et du dépôt de 2800 brevets d'invention auprès des instances compétentes", a-t-il indiqué.

Mir a rappelé, dans ce cadre, le programme du président de la République, M. Abdelmadjid Tebboune, visant à consacrer la dimension économique de l'université, et à en faire un levier de l'excellence économique, en vue d'atteindre 20.000 start-up à l'horizon 2029.

Il a, en outre, évoqué les efforts du secteur de l'Enseignement supérieur, durant les trois dernières années, pour sensibiliser à l'importance de l'entrepreneuriat et de la création de start-up et de micro-entreprises en milieu universitaire, afin de résorber le nombre important de diplômés de l'université algérienne, estimé annuellement à plus de 250.000 diplômés, dont plus de 110.000 étudiants des facultés de la technologie, des sciences, de l'informatique et des mathématiques, constituant ainsi "un réceptacle important de nouvelles de start-up".



L'université algérienne compte 124 incubateurs d'entreprises



Le président de la Commission nationale de coordination et de suivi de l'innovation et des incubateurs universitaires au ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Ahmed Mir, a fait état, hier mardi à Alger, de 124 incubateurs d'entreprises au niveau des établissements universitaires et certains établissements de recherche.

Lors d'une journée parlementaire sur le rôle des incubateurs dans les universités algériennes, organisée par l'Assemblée populaire nationale (APN), M. Mir a affirmé que «le système entrepreneurial qui commence à prendre forme dans l'université algérienne ces dernières années a permis de recenser 124 incubateurs d'entreprises répartis actuellement sur les établissements universitaires et certains établissements de recherche».

Le nombre d'étudiants ayant adhéré aux mécanismes d'entrepreneuriat s'élève à «60.000 étudiants, dont les mémoires de fin d'étude sont des projets de création de start-up ou de micro-entreprises, ou des dossiers en attente d'un brevet d'invention», a-t-il précisé, soulignant que le secteur a enregistré «1600 micro-entreprises et 130 start-up».

Il s'agit également de 1175 labels «projet innovant» et du dépôt de 2800 brevets d'invention auprès des instances compétentes», a-t-il indiqué.

Mir a rappelé, dans ce cadre, le programme du président de la République, M. Abdelmadjid Tebboune, visant à consacrer la dimension économique de l'université, et à en faire un levier de l'excellence économique, en vue d'atteindre 20.000 start-up à l'horizon 2029.

Il a, en outre, évoqué les efforts du secteur de l'Enseignement supérieur, durant les trois dernières années, pour sensibiliser à l'importance de l'entrepreneuriat et de la création de start-up et de micro-entreprises en milieu universitaire, afin de résorber le nombre important de diplômés de l'université algérienne, estimé annuellement à plus de 250.000 diplômés, dont plus de 110.000 étudiants des facultés de la technologie, des sciences, de l'informatique et des mathématiques, constituant ainsi «un réceptacle important de nouvelles de start-up».